صُناع السلام ليبيا

PEACE MAKERS LIBYA

المُبَادَرَةُ المُتَعَدِّدَةُ المَسَارَاتِ

مَقْتَرَحٌ خَارِطَةُ طَرِيقٍ لِإِعَادَةِ إِطْلَاقِ الْعَمَلِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ

النسخة الرابعة - سبتمبر 2024

2024

الملخص التنفيذي

تُعد هذه المبادرة متعددة المسارات خطوة أساسية لمعالجة الأزمة السياسية في ليبيا وتعزيز المصالحة الوطنية الشاملة من خلال إنشاء لجنة للحوار السياسي (لجنة تأسيسية). تسعى المبادرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **حل الانسداد السياسي:** من خلال تنظيم مؤتمر تأسيسي جامع يهدف إلى تجديد شرعية السلطات السياسية في ليبيا. سيعمل المؤتمر على معالجة أسباب الأزمة السياسية وتقديم وثائق تأسيسية يتم الاستفتاء عليها من قبل الشعب، بالإضافة إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤولية تنظيم الانتخابات بناءً على الوثائق المتفق عليها.
- **معالجة جذور الصراع:** تهدف المبادرة إلى معالجة الأسباب العميقة للصراع السياسي وإنهاء حالة الانقسام وضمان عدم تكرارها.
- **توسيع قاعدة المشاركين:** تعمل المبادرة على ضمان تمثيل شامل لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك المؤسسات السياسية الرسمية، الأحزاب، النقابات، المنظمات المدنية، المؤسسات الاجتماعية، والشخصيات المستقلة، مع التأكيد على التمثيل العادل للمرأة والشباب، وأصحاب الهمم، والفئات اللغوية، والثقافية.
- **الاستفادة من الاتفاقات السابقة:** تعتمد المبادرة على مخرجات مؤتمر برلين 2020 واتفاق الصخيرات 2015، وقرارات مجلس الأمن وجهود الأمم المتحدة في ليبيا، مستفيدة من التجارب السابقة.

آليات المبادرة :

تقوم المبادرة على تنظيم مؤتمر تأسيسي جامع يعقد حوارًا وطنيًا عبر أربع مسارات متوازية ومترابطة:

1. **المسار السياسي:** صياغة وثيقة لبناء الثقة بين الأطراف السياسية الرسمية، وضع رؤية شاملة للمستقبل، تحديد معايير الترشح للسلطات التشريعية والرئاسية والمحلية، وتشكيل حكومة موحدة للإشراف على الانتخابات.
2. **المسار الاقتصادي:** وضع رؤية اقتصادية وتنموية شاملة للحفاظ على مقدرات ليبيا وإدارة مواردها بفعالية.
3. **المسار الأمني:** وضع خطة لإعادة بناء وتوحيد الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية تحت إشراف الدولة المدنية، الاتفاق على خروج المرتزقة وتفكيك الميليشيات، وتحديد جدول زمني لخروج القوات الأجنبية.
4. **مسار الحكم المحلي:** صياغة قانون للحكم المحلي يحدد أسس نظام الحكم اللامركزي والمعايير اللازمة لتحديد الولايات.

الإجراءات القانونية:

- إصدار قرارات للاستفتاء وتنظيم الاستفتاء الشعبي على مخرجات الحوار السياسي والوثائق الناتجة عنه.
- تعديل الإعلان الدستوري الحالي لتضمين الوثائق والاتفاقيات الناتجة عن الاستفتاء.
- تحضير المفوضية العليا للانتخابات وفق النظام السياسي الجديد.

الرقابة والمتابعة والدعم الفني:

- وضع آليات لمراقبة تقدم الحوار السياسي وتقييمه من خلال لجنة أممية ودولية.
- إنشاء آليات دولية لمراقبة الاتفاقيات وضمان الامتثال لها.
- محاسبة المعرقلين لجهود المصالحة الشاملة والحوار السياسي.
- تسهيل الحوار المستمر بين الأطراف السياسية وتقديم الدعم الفني من المجتمع الدولي لتعزيز القدرة على تنفيذ الاتفاقيات وتجاوز الخلافات.

صُناع السلام ليبيا
PEACE MAKERS LIBYA

فهرس المحتويات

- **مقدمة** 1
- **المنطلق الفكري ودوافع وجود المبادرة في السياق الراهن** 1
  - الأسباب والعوامل المساهمة في تعثر الجهود السابقة 2
  - الدوافع الرئيسية للصراع، التداعيات، المعالجات 2
- **الهدف والرؤية** 3
- **الإطار النظري** 3
- **الإطار التنفيذي والزمني** 4
  - لجنة الحوار السياسي 4
  - المهام والمسؤوليات 4
  - العناصر والتكوين 4
  - الإطار الزمني 5
  - الشرعية القانونية للجنة الحوار السياسي 8
- **الخاتمة**
- **المصادر والمراجع**
- **الملاحق**

فهرس الأشكال

1 دوافع ومسببات التوتر وتداعياتها والحلول التي تقترحها المبادرة 2
2 رؤية المبادرة ضمن المدى القصير والمتوسط والطويل 3
3 مكونات الحزمة الكاملة ومخرجاتها 4
4 الهيكلية المقترحة للجنة الحوار السياسي 5
5 المراحل الرئيسية لتنفيذ المبادرة 5
6 المراحل الرئيسية للتنفيذ مقترنة بالمهام والمخرجات والنطاق الزمني 6
7 المراحل الرئيسية للتنفيذ مقترنة بالمهام والمخرجات 7

صُناع السلام ليبيا
PEACE MAKERS LIBYA

المفاهيم والتعريفات

في مقام فهم هذه المبادرة يقصد بالمسميات والمصطلحات الآتية المعاني المقابلة لكل منها:

الدولة : دولة ليبيا

الأحزاب السياسية : الأحزاب السياسية المتحصلة على اذن بمزاولة النشاط السياسي وفقا للقانون الليبي

المؤسسات الاجتماعية : الهياكل أو الكيانات التي تُعنى بالشؤون الاجتماعية لمكون قبلي أو ثقافي أو جغرافي.

المؤسسات المجتمعية : الكيانات التي تُعنى بتقديم خدمات بهدف تعزيز رفاهية المجتمع وتلعب دوراً مهماً في تحسين جودة الحياة وتعزيز التماسك الاجتماعي مثل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية للقبائل والمدن والقري.

الفئات المهمشة : المجموعات التي تواجه صعوبة في الحصول على حقوقها الأساسية أو لا تتمتع بنفس الفرص التي يتمتع بها الآخرون

الأطراف السياسية : الأفراد أو الجماعات أو الكيانات التي تلعب دورًا مؤثرًا في تشكيل وتوجيه السياسة وصنع القرارات مثل الحكومة، السلطات التشريعية، الجيش والقوات المسلحة، التشكيلات المسلحة.

المبادرات السابقة : الجهود والسياسات التي تم تبنيها أو تنفيذها في السابق بهدف حل الأزمة الليبية.

الحزمة الكاملة : التكامل والتنسيق بين مسارات متعددة ومتداخلة تهدف الى تبسيط العملية من خلال تقديم كل ما يلزم في وحدة واحدة.

الوثائق التأسيسية : المستندات والاتفاقات السياسية التي تُعتبر أساسًا لإنشاء وتوثيق الدستور في ليبيا

الوثائق الدستورية : القواعد، والمبادئ التي تُنظم عمل الحكومة والعلاقات بين الدولة والمواطنين وتم الاستفتاء عليها من قبل الشعب.

الدستور المؤقت : مجموعة من القواعد القانونية التي تُستخدم كإطار تنظيمي لحكومة أو دولة خلال فترة انتقالية، ويُعتبر بديلاً مؤقتًا للدستور الدائم. يتم اللجوء إلى الدستور المؤقت في الأزمات السياسية.

التشريعات : القوانين واللوائح المنظمة.

الاستفتاء : عملية تصويت يُطلب فيها من المواطنين التعبير عن رأيهم.

عوائد الموارد : الإيرادات أو الفوائد المالية التي تحققها الدولة من استغلال الموارد الطبيعية.

الحكم المحلي : نظام إداري يهدف إلى توزيع السلطة الإدارية والتنفيذية من المستوى الوطني إلى مستويات أدنى.

القطاع الأمني : جزء من النظام الحكومي مسؤول عن ضمان الأمن والسلامة العامة وحماية المواطنين من التهديدات والمخاطر. يشمل هذا القطاع مجموعة متنوعة من الأجهزة والمؤسسات ذات الطابع المدني والعسكري.

مقدمة

تُعد الأزمة الليبية إحدى أبرز التحديات السياسية والأمنية التي تواجه المنطقة في السنوات الأخيرة. منذ الإطاحة بالنظام السابق في عام 2011، تشهد ليبيا سلسلة من الأزمات السياسية والصراعات المسلحة المتجددة التي أدت إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية والاقتصادية، وأثرت بشكل كبير على حياة المواطنين. بالرغم من الجهود الدولية والمحلية، فإن البلاد لا تزال تواجه حالة من الفوضى والانقسام، مما يهدد استقرارها ومستقبلها.

تأتي هذه المبادرة في إطار السعي لإيجاد حل شامل ومستدام للأزمة الليبية، مستندة إلى دراسة معمقة للوضع الحالي وتفهم عميق لدوافع ومسببات الصراع من جهة، ولاحتياجات وتطلعات الشعب من جهة أخري. تهدف المبادرة إلى بناء أسس للاستقرار السياسي من خلال تنفيذ خطوات عملية ومؤثرة، تتضمن معالجة مسببات التوتر والصراع بما يدعم جهود المصالحة الوطنية، ويعزز دور المؤسسات الحكومية، ويحقق الأمن والعدالة في كافة أنحاء البلاد.

لا شك أن أي حل للأزمة الليبية يتطلب التزاماً من جميع الأطراف المعنية، سواءً كانت محلية أو دولية، ويتطلب أيضاً استراتيجيات مدروسة تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والسياسية لليبيا. لذا، فإن هذه المبادرة تمثل إطاراً عملياً يعكس رغبتنا في تحقيق توافق وطني شامل، يمكن عبره تحقيق السلام والازدهار لليبيا.

تستند المبادرة إلى مبادئ أساسية تشمل وحدة الدولة واستقلالها، احترام حقوق الإنسان، تعزيز الحكم الرشيد، والشفافية، والعمل التشاركي بين كافة الأطراف. من خلال هذه المبادرة، نسعى إلى معالجة القضايا المحورية المرتبطة بالمسارات الأربع **(الحكم المحلي، الاقتصادي، السياسي، الأمني والعسكري)** ضمن حزمة واحدة تحت مظلة دستورية تجمعها، وتقديم حلول توافقية قابلة للتنفيذ وتسهم في استعادة الاستقرار وبناء المستقبل، وتؤسس لمرحلة جديدة من السلام.

1. المنطلق الفكري ودوافع وجود المبادرة في السياق الراهن

بعد تعذر إجراء انتخابات 24 ديسمبر 2021، ودخول ليبيا في مرحلة من الجمود السياسي. بدأ فريق صناع السلام سلسلة من الأنشطة لكسر هذا الجمود، مستفيدًا من خبرته في الحوار المجتمعي والوساطة السياسية. هدفت هذه الأنشطة إلى دراسة وتحليل أسباب تعثر المبادرات السياسية السابقة، واستخلاص الدروس من نقاط القوة التي تميزت بها، من أجل تصميم خارطة استراتيجية تعالج دوافع الصراع وآليات معالجتها، مع ضمان تقديم الضمانات اللازمة للأطراف السياسية.

بدأ الفريق في صياغة مقترح خارطة الطريق من خلال جمع وتحليل المبادرات السابقة، ثم شرع في تشكيل فريق العصف الذهني الذي ضم مجموعة من الخبراء والقادة السياسيين القادرين على التفكير الجماعي وترجمة أفكارهم إلى رؤية توافقية لما يجب أن تكون عليه الخارطة الجديدة، بهدف وضع البلاد على المسار الصحيح لتحقيق السلام المستدام.

تم اختيار الشخصيات التي ساهمت في هذا التفكير الجماعي بناءً على عدة معايير رئيسية أبرزها:

- **الخبرة السياسية المتخصصة:** الخلفية في المجالات ذات الصلة بالمبادرة ومساراتها التي يتم مناقشتها.
- **التفكير التحليلي:** التفكير النقدي والتحليلي. والقدرة على استنباط الأفكار والاستراتيجيات، وتقديم حلول مبتكرة.
- **تنوع الخلفيات:** خلفيات متنوعة لضمان رؤية شاملة ومتكاملة. شمل ذلك تنوعاً سياسيا وجغرافيا وعمريا.
- **القدرة على التفاعل مع الأطراف المعنية:** الخبرة في التفاعل مع مختلف الأطراف المعنية والمجتمع
- **التفكير الاستراتيجي:** القدرة على رؤية الصورة الكبيرة وفهم تأثير الأفكار والتوصيات على الأهداف الاستراتيجية.

كنتيجة لسلسلة النشاطات، واصلت مجموعة العصف الذهني، بتنسيقٍ من فريق صنّاع السلام دراساتها وتحليلاتها لبلورة مبادرة شاملة أطلق عليها اسم **«خارطة الطريق متعدّدة المسارات»** لإعادة إطلاق العملية السياسية الليبية.

بدأت مجموعة العصف الذهني أعمالها بنقاشات عميقة للإجابة على سؤالين محوريين، وهما:

1. **ما هي أسباب تعثر الجهود والتسويات والمبادرات السابقة؟**
2. **ما هي الدوافع الرئيسية للصراع، مع تحليل تداعياتها وتقديم اقتراحات لمعالجتها ضمن مبادرة أو حزمة كاملة؟**

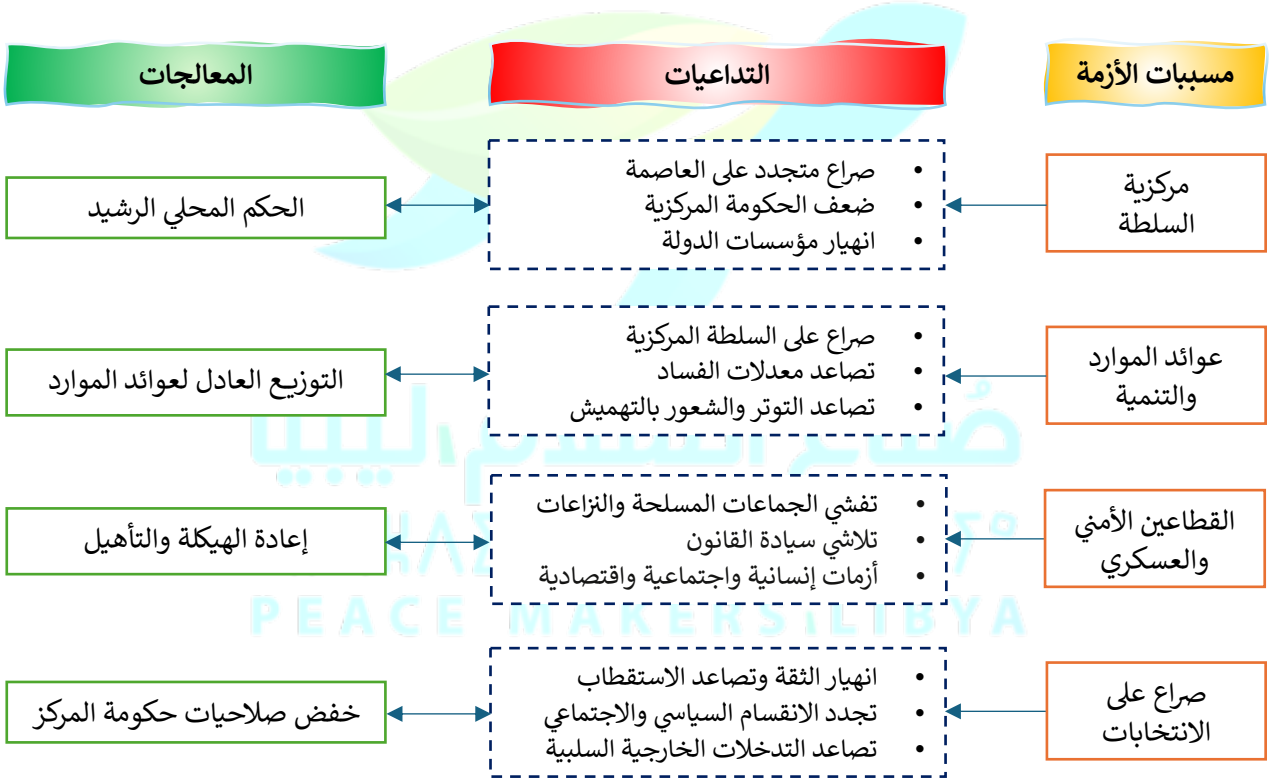
أولا: الأسباب والعوامل المساهمة في تعثر الجهود السابقة

يمكن أن تكون أسباب التوتر والصراع الأهلي المتجدد متعددة ومعقدة، ولكن في هذا السياق يمكن تلخيصها في الاتي:

- **التعامل مع تداعيات التوتر والصراع:** التركيز على معالجة نتائج التوتر والصراع دون معالجة دوافعه ومسبباته.
- **غياب الرؤية السياسية الشاملة:** عدم وجود رؤية سياسية متكاملة أدَّى إلى غياب التنسيق والتكامل بين المبادرات السابقة.
- **التركيز على تسويات سياسية محدودة:** الاعتماد على تسويات سياسية تقوم على تقاسم السلطة بين بعض الأطراف الفاعلة دون مراعاة الأطراف الأخرى.
- **افتقار نظام الموازنة بين الحوافز والضمانات والعقوبات:** غياب نظام فعال يوازن بين تقديم الحوافز، وتوفير الضمانات، وتطبيق العقوبات.

ثانيا: الدوافع الرئيسية للصراع، التداعيات، المعالجات

في خضمّ الظروف السياسية، حصرت المبادرة مسببات الصراع في أربع قضايا رئيسية **(مركزية السلطة، صراع على عوائد الموارد، هشاشة القطاعين الأمني والعسكري، صراع على الانتخابات)**. ونتيجة لهذه المسببات مجتمعة، فقد ظهرت لها عدة تداعيات أخرى لها كما يوضحها الشكل رقم (1) وجعلت من الصراع قضية متجددة.



الشكل (1) يوضح دوافع ومسببات التوتر وتداعياتها والحلول التي تقترحها المبادرة

2. الهدف والرؤية

الهدف الرئيسي للمبادرة هو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين من خلال تحقيق توافق سياسي تدريجي وشامل ينتج أساسا دستوريا شاملا يعالج مسببات التوتر والصراع الرئيسية الأربع. لتحقيق هذا الهدف، نسعى إلى:

1 - **معالجة الانسداد السياسي في ليبيا:**

- تنظيم مؤتمر تأسيسي جامع (جمعية وطنية تأسيسية) يهدف إلى تجديد شرعية السلطات السياسية في ليبيا.
- معالجة أسباب الأزمة السياسية وإنتاج وثائق دستورية يتم استفتاء الشعب الليبي عليها.
- تشكيل حكومة مؤقتة يكون دورها الأساسي إجراء انتخابات وفقًا للوثائق الدستورية المتفق عليها.

2 - **معالجة الأسباب العميقة للصراع السياسي:**

- إنهاء حالة الانقسام السياسي وضمان عدم تكرارها في المستقبل.

3 - **توسيع دائرة المشاركين والمتحاورين:**

- ضمان تمثيل شامل للمؤسسات السياسية الرسمية القائمة، الأحزاب السياسية، المنظمات المجتمعية، والشخصيات السياسية والاجتماعية المستقلة.
- التأكيد على التمثيل العادل للمرأة والشباب وأصحاب الهمم في جميع مراحل الحوار.
- ضمان المشاركة الفاعلة للمكونات الثقافية والاجتماعية وتعزيز مبدأ المواطنة.

4 - **الاستفادة من التجارب والاتفاقات السابقة:**

- الاستناد على مخرجات مؤتمر برلين في عام 2020، اتفاق الصخيرات في عام 2015، وقرارات مجلس الأمن وجهود الأمم المتحدة في ليبيا لتحسين عملية الحل السياسي.
- الاستفادة من دروس التجارب السابقة لهذه الاتفاقات وما يوازيها من الجهود المحلية والإقليمية والدولية.

وتقسم المبادرة رؤيتها كما يوضح الشكل (2) الي المدى القصير والمتوسط والطويل وفقاً للأهداف، وبما يجعلها قابلة للتكيف مع المتغيرات.

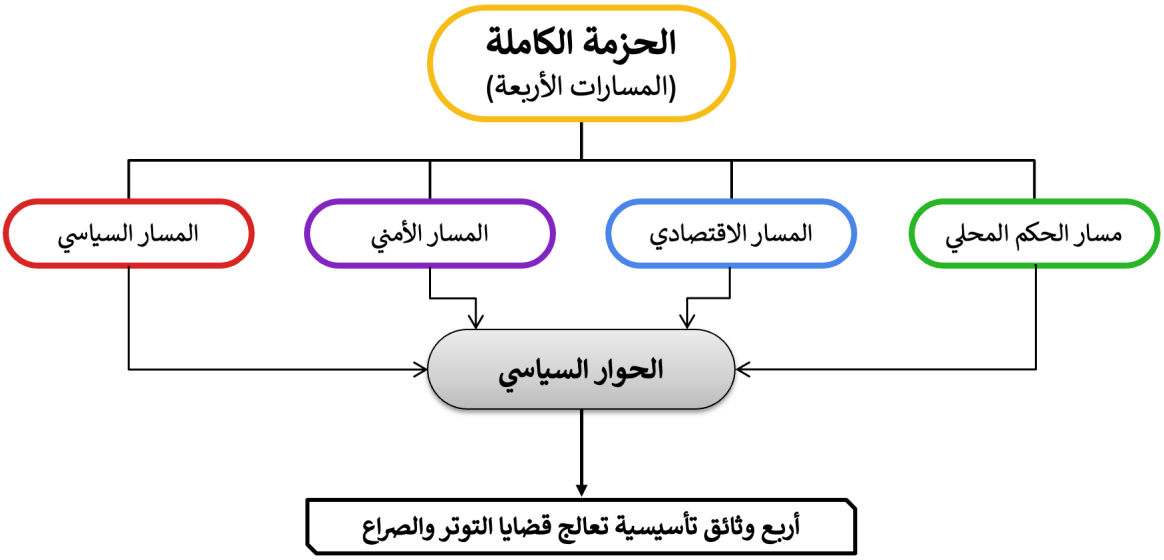
الرؤية قصيرة المدى	الرؤية متوسطة المدى	الرؤية طويلة المدى
• تشكيل لجنة الحوار السياسي • التوافق علي الوثائق التأسيسية	• اختيار حكومة انتقالية مصغرة • تنفيذ الاستحقاقات الانتخابية	• اطلاق مشروع الدستور • اطلاق مشروع المصالحة

الشكل (2) يوضح رؤية المبادرة ضمن المدى القصير والمتوسط والطويل

3. الإطار النظري

يمكن ملاحظة الترابط الوثيق بين مسببات الصراع وتداعياته، مما يستدعي معالجة متكاملة وشاملة. لذا، تتبع المبادرة نهج "الحزمة الكاملة" لمعالجة القضايا المركزية بشكل متوازٍ، مما يضمن تحقيق التكامل المطلوب. على سبيل المثال، لا يمكن فصل مسار الحكم المحلي، الذي يُعدّ محورياً في المبادرة، عن المسار الاقتصادي المتعلق بالتوزيع العادل لعوائد الموارد.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل الحزمة الكاملة بمساراتها المتنوعة جزءاً من الضمانات المقدمة للأطراف الفاعلة. يضمن هذا التنوع معالجة المطالب والمخاوف الرئيسية والمتباينة لكافة الأطراف وقاعدتها الاجتماعية. لا يمكن للأطراف الفاعلة أن تشعر بأن مطالبها تؤخذ بعين الاعتبار أو أن تشارك بفعالية في العملية السياسية إلا من خلال التوافق على بعض المبادئ الأساسية للقضايا الأربعة الرئيسية والتي ستغذي الحوار السياسي، وتكون المخرجات على شكل وثائق تأسيسية بالإمكان التصويت عليها في استفتاء وطني لإضفاء الصبغة الدستورية عليها. **(أنظر الشكل (3) أدناه).**



الشكل (3) يوضح مكونات الحزمة الكاملة ومخرجاتها

4. الإطار التنفيذي والزمني

لجنة الحوار السياسي: "لجنة تأسيسية ليبية"

ان السمة الأساسية الثانية للمقترح هي الدور المركزي الذي يجب أن يلعبه نوع جديد من لجان الحوار السياسي المستوحاة كلجنة تأسيسية. سترتبط هذه اللجنة بولاية محددة زمنيا بشكل صارم، ومهام جديدة تلامس جذور الأزمة وتقلص الاستقطاب السياسي والعسكري، ومكونات مؤثرة تخلق نوعا من الضغط المجتمعي لتنفيذ مخرجاتها.

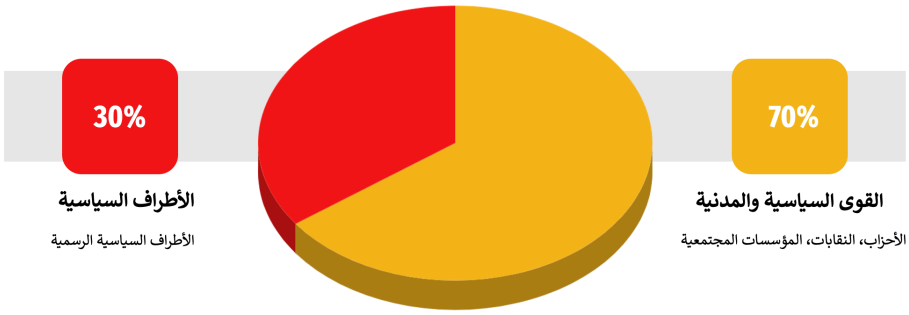
أولا: المهام والمسؤوليات

سيكون دور اللجنة وفق جدول زمني محدد سلفا بناء توافق على قاعدة دستورية تعكس اتفاقا بشأن القضايا الاتية:

- وضع القواعد اللازمة للحكم المحلي بما يعالج قضية المركزية ويحقق المشاركة العادلة في صنع القرار.
- التوافق على آلية مناسبة لإدارة وتوزيع عوائد الموارد بشكل عادل وفقا لنظام الحكم المحلي الجديد.
- وضع قواعد اعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية تحت السلطة المدنية ووفق معايير حقوق الانسان.
- وضع قواعد وشروط الاستحقاقات الانتخابية ضمن مستويات مختلفة (المحلي، البرلماني والرئاسي)
- اختيار حكومة انتقالية مصغرة للإشراف على تنفيذ المراحل اللاحقة لمخرجات اللجنة ومتابعتها.
- طرح الوثائق الصادرة عن اللجنة للاستفتاء.

ثانيا: العناصر والتكوين

أعطت الهيكليات السابقة لمنتديات الحوار وزنًا كبيرًا لبعض الأطراف الفاعلة على حساب الآخرين، مما جعلها غير مناسبة للوصول إلى حلول توافقية. لذلك، تركز الصيغة المقترحة على تعزيز دور المؤسسات السياسية والمجتمعية والنقابات، إلى جانب الأطراف الفاعلة، ويوضح **الشكل (4)** الهيكلية المقترحة للجنة الحوار السياسي المعنية.



الشكل (4) يوضح الهيكلية المقترحة للجنة الحوار السياسي

وتهدف الهيكلية الجديدة المقترحة للجنة الحوار الى تحقيق الأهداف التالية:

- **تحقيق التوازن:** يساهم تمثيل المؤسسات السياسية والنقابية والمجتمعية في خلق قوة ضغط فعالة على الأطراف الفاعلة، مما يعزز التوصل إلى حلول توافقية تعالج مخاوف المجتمع.
- **تعزيز الطابع المؤسسي:** اختيار الممثلين من خلال منظمات مهيكلة يسهم في الانتقال من السياسة الشخصية إلى سياسة مؤسسية أكثر استقراراً، ويعزز العمل الجماعي والانتقال الديمقراطي.
- **ضمان تمثيل أفضل للفئات المهمشة:** يضمن تضمين الأحزاب والنقابات والمؤسسات المجتمعية تمثيلًا أفضل للشباب، والمرأة، والفئات اللغوية، والثقافية.
- **تحسين أداء الأحزاب السياسية:** يساهم إشراك الأحزاب السياسية في دعمها وتحسين أدائها، ما يعزز الديمقراطية.
- **ضمان تنفيذ مخرجات الحوار:** يبقى تمثيل الأطراف السياسية الرئيسية مهمًا لضمان تنفيذ مخرجات الحوار وتوفير الحوافز والضمانات اللازمة للأطراف الفاعلة، مما يساهم في بناء الثقة والإفصاح عن المخاوف المركزية.

ثالثا: الإطار الزمني

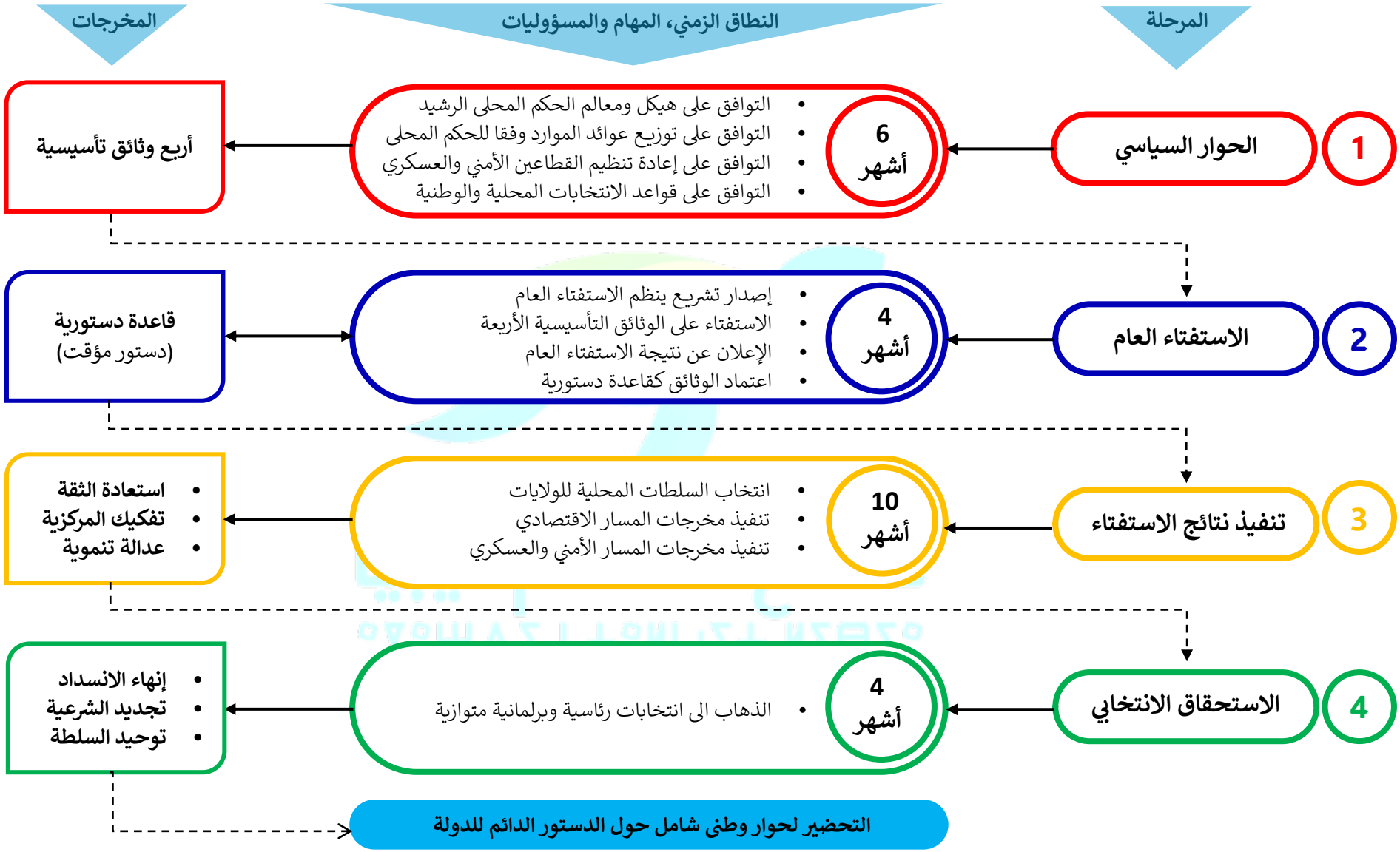
يشمل الإطار الزمني مراحل متعددة تمتد على مدى فترة زمنية محددة، حيث يتم تقسيم المبادرة إلى أربع مراحل رئيسية:

- **المرحلة التحضيرية (الحوار السياسي):** تتضمن هذه المرحلة تشكيل لجنة الحوار السياسي وفقا للمعايير، جمع البيانات، تحديد الأهداف، تحديد الفرق الفنية. قد تشمل أيضاً تحديد الموارد المطلوبة والتخطيط.
- **المرحلة التأسيسية (صياغة الوثائق التأسيسية):** وتكون الأنشطة الرئيسية بدء صياغة الوثائق التأسيسية، التوافق عليها من قبل مكونات اللجنة، وضع الجدول الزمني الدقيق لتنفيذ المخرجات. يمكن أن تتضمن هذه المرحلة طرح الوثائق للاستفتاء حسب المتغيرات.
- **المرحلة التنفيذية (تنفيذ المخرجات):** يتم اختيار حكومة مصغرة لتنفيذ مخرجات الحوار والوثائق التي تم الاستفتاء عليها وأصبحت قاعدة دستورية ملزمة، ويكون برنامج عمل الحكومة المصغرة محصورا في تنفيذ المخرجات وفق جدول زمني صارم غير قابل للتمديد.
- **المرحلة التقييمية (الاستحقاقات الانتخابية)** متابعة وتقييم نتائج الحوار السياسي، والاستفتاء ومدى تحقيق الحكومة الانتقالية الأهداف المحددة وصولا الى الاستحقاقات الانتخابية.

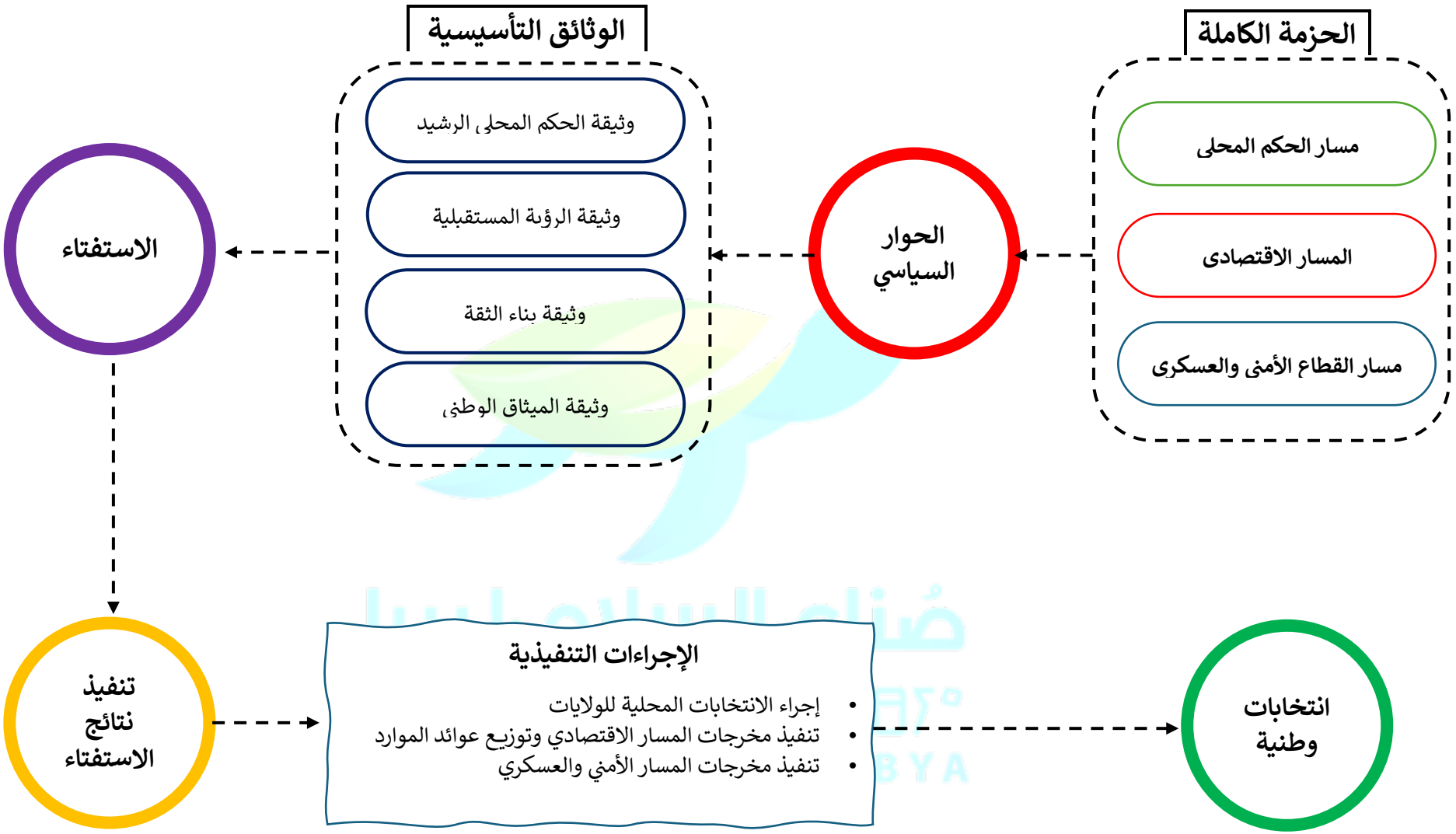
كل مرحلة من هذه المراحل تلعب دورًا حاسمًا في ضمان نجاح المبادرة. ويوضح الشكل (5) المراحل الرئيسية الأربعة، فيما يوضح الشكلين (6) و(7) تفاصيل كل مرحلة ونطاقها الزمني ومخرجاتها.



الشكل (5) يوضح المراحل الرئيسية لتنفيذ المبادرة



الشكل (6): يوضح المراحل الرئيسية للتنفيذ مقترنة بالمهام والمخرجات والنطاق الزمني لكل مرحلة



الشكل (7) : يوضح المراحل الرئيسية للتنفيذ مقترنة بالمهام والمخرجات

رابعا: الشرعية القانونية للجنة الحوار السياسي

هذه المبادرة يمكن تنفيذها وانجاحها بالشراكة الكاملة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفق التفويض الاممي الممنوح لها، وفي إطار قرارات مجلس الامن وبشكل خاص:

- المادة 64 من القرار رقم 2259، الصادر في 23 ديسمبر 2015
- القرار رقم 2510، الصادر في 12 فبراير 2020
- القرار رقم 2656، الصادر في 28 أكتوبر 2022
- القرار رقم 2702، الصادر في 30 أكتوبر 2023

والتي في مجملها أكدت على دعم عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون وتيسرها الأمم المتحدة ويدعمها المجتمع الدولي، ورحبت بكل المبادرات والجهود التي تسعى إلى تحقيق التوافق السياسي في ليبيا، وشجعت جميع الأطراف على المشاركة بفعالية في حوار وطني جاد لتحقيق حل سلمي وشامل للأزمة. مع التأكيد على أهمية احترام سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

5. اليات المتابعة والتقييم والرقابة

للاستفادة من الدروس والجهود السابقة، وتعزيز فاعلية المبادرة وضمان تحقيق الأهداف المنشودة. تقترح المبادرة تشكيل لجنة دولية وفق تفويض أممي، تتولى مهام المتابعة الدقيقة والتدخل الفعّال عند الحاجة وفق الصلاحيات الاتية:

- **تقديم الدعم الفني واللوجستي والسياسي:** تسهيل الحوار وتنفيذ مخرجاته بما يساهم في تعزيز عملية السلام.
- **متابعة ومراقبة مراحل الحوار السياسي:** التأكد من تقدم لجنة الحوار وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد سلفا.
- **رصد تنفيذ المخرجات والاتفاقيات:** مراقبة تنفيذ المخرجات الناتجة عن لجنة الحوار السياسي.
- **محاسبة المعرقلين:** اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد الأطراف التي تعيق جهود المصالحة الوطنية والحوار السياسي.

6. المبادرة ومقترح الحكومة الموحدة

تنسجم المبادرة مع دعوات المجتمع الدولي والبعثة الأممية لضرورة تشكيل حكومة موحدة للإشراف على الاستحقاقات الانتخابية في أسرع وقت من خلال:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية مصغرة لإنهاء الانقسام الحالي.
- تعزيز مشاركة الشعب الليبي عبر استفتاء على الوثائق التأسيسية لضمان صبغتها الدستورية.
- تنسيق الحكومة مع البعثة الأممية للإشراف على تنفيذ المبادرة ومساراتها، وصولاً إلى الانتخابات وفق جدول زمني محدد بعد الاستفتاء على الوثائق التأسيسية.

الخاتمة

في الختام، نود أن نؤكد أن الهدف الرئيسي للمبادرة معالجة الانسداد السياسي وحل الأزمة الليبية بشكل مستدام. فضلا عن ذلك، فإن تعزيز مشاركة المؤسسات السياسية والمجتمعية في العملية السياسية، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية بفعالية يعد خطوة مهمة لبناء الدولة المدنية الديمقراطية المتماسكة.

تضمنت المبادرة تنظيم عدة فعاليات حوارية بين مختلف الفاعلين ضمن كافة المستويات **(انظر الملاحق)**، ووفرت مساحة لتبادل وجهات النظر بين كافة الأطراف، بما فيها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وبحضور المجلس الرئاسي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في زيادة فاعلية الأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات المجتمعية التي التفت حولها، وتعزز من قدرتهم على التأثير في السياسات العامة، وبالتالي دورهم المستقبلي.

إن تنفيذ هذه المبادرة من شأنه أن يساهم في بناء قاعدة قوية للاستحقاقات الانتخابية، مما يعزز الديمقراطية. نأمل أن تكون نقطة انطلاق نحو تحقيق تحول إيجابي يعزز من مشاركة الجميع في صنع القرار ويضمن مستقبلًا سياسيًا مشرقًا.

المصادر والمراجع

[1] الملتقي الثالث للقوي السياسية والمدنية / تونس / يوليو / 2024
[2] ورشة عمل بعنوان "الحكم المحلي في ليبيا" / منصة المتوسط / جامعة لويس / روما / 2023
[3] ملتقي منصة المتوسط / جامعة لويس / مستقبل التسوية السياسية في ليبيا / مارس / 2023
[4] ملتقي منصة المتوسط / جامعة لويس / مستقبل التسوية السياسية في ليبيا 2 / يناير/ 2023
[5] الملتقي الثاني للقوي السياسية والمدنية / تونس / سبتمبر /2023
[6] الملتقي الأول للقوي السياسية والمدنية / تونس / يوليو /2023
[7] قرار مجلس الأمن رقم 2702/ 2023
[8] قرار مجلس الأمن رقم 2656/ 2022
[9] مبادرة حزب تحالف القوي الوطنية / 2022
[10] مبادرة التسوية السياسية بالانتخابات / Thinking group / 2022
[11] مشروع حزب السلام والازدهار بشأن الحكم المحلي/ أكتوبر 2021
[12] مخرجات الجلسة الحوارية بعنوان "المصالحة والاستقرار في مدينة سرت; التحديات وآفاق المستقبل" / ديسمبر 2021
[13] الاتفاق السياسي الليبي جنيف/ أكتوبر 2020
[14] قرار مجلس الأمن رقم 2510/ 2020
[15] قرار مجلس الأمن رقم 2259/ 2015
[16] فريق صناع السلام / مشروع العقد الاجتماعي الليبي/ أغسطس 2018
[17] المسودة النهائية للهيئة التأسيسية لصياغة الدستور - الجلسة العامة رقم 74 - 29 / يوليو2017
[18] أرشيف حوارات فريق صناع السلام / 2016-2022
[19] قرار مجلس الأمن رقم 2259 / اعتماد الاتفاق السياسي الليبي /ديسمبر 2015
[20] الاتفاق السياسي الليبي بالصخيرات/ ديسمبر 2015
[21] رؤية المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي / 2010

الملحق الأول

"الأحزاب والتكتلات السياسية المساهمة بالمبادرة"

الأحزاب السياسية			
.1	حزب العدالة والبناء	.2	تجمع الإرادة الوطنية
.3	حزب العمل الوطني	.4	الحركة الوطنية الليبية
.5	حزب القرضابية	.6	حزب الاتحاد - طرابلس
.7	حزب الكرامة	.8	الحزب الاتحادي الوطني
.9	حزب المؤتمر الوطني الحر	.10	حزب الاستحقاق
.11	الحزب المدني الديمقراطي	.12	حزب الإصلاح الوطني
.13	حزب المستقبل	.14	حزب الأمة الليبي
.15	حزب الميثاق الوطني	.16	حزب الانطلاقة
.17	حزب النداء	.18	حزب التجمع الليبي الديمقراطي
.19	حزب النهوض الوطني	.20	حزب التجمع الوطني الحر
.21	حزب الهدي الديمقراطي	.22	حزب التجمع الوطني الشعبي للاستقرار
.23	حزب الوسط الوطني	.24	حزب التجمع الوطني الليبي
.25	حزب الوطن	.26	حزب التجمع الوطني لبناء الدولة
.27	حزب امل ليبيا	.28	حزب التعاون الوطني
.29	حزب تجمع الصف الوطني	.30	حزب التغيير
.31	حزب تجمع معا من أجل الوطن	.32	حزب التفاؤل
.33	حزب تحالف القوي الوطنية	.34	حزب الجموع
.35	حزب شباب الغد	.36	حزب الحركة الوطنية
.37	حزب صوت الشعب	.38	الحزب الديمقراطي
.39	حزب ليبيا الطريق الثالث	.40	الحزب الديمقراطي المستقل
.41	حزب ليبيا النماء	.42	حزب السلام والازدهار
.43	حزب ليبيا للتنمية	.44	حزب الشعب
.45	حزب ليبيا للجميع	.46	حزب الشعب الحر
.47	حزب الطليعة	.48	حزب الشعلة

التكتلات السياسية الكبري			
.49	التجمع الوطني للأحزاب الليبية	.50	رابطة الأحزاب الليبية
.51	الحركة الوطنية للأحزاب الليبية	.52	تجمع الأحزاب الليبية
.53	تنسيقية الأحزاب السياسية	.54	الاتحاد الوطني للأحزاب الليبية

الملحق الثاني

"النقابات والاتحادات والمؤسسات المجتمعية المساهمة"

النقابات والاتحادات	
1. الاتحاد العام لطلبة ليبيا	2. النقابة العامة للمعلمين
3. الاتحاد العام لعمال النفط والغاز	4. النقابة العامة لموظفي التعليم العالي
5. العام لنقابات عمال ليبيا	6. اتحاد الجامعات الليبية الخاصة
7. النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس	

المؤسسات الاجتماعية	
8. المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا	9. المجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة
10. الهيئة الوطنية لمشائخ وأعيان برقة	11. المجلس الأعلى للمصالحة بطرابلس الكبرى
12. المجلس الاجتماعي لقبائل الطوارق	13. منسق قبائل تبو ليبيا
14. المجلس الأعلى للمصالحة بطرابلس الكبري	

مؤسسات المجتمع المدني	
15. مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية	16. منظمة الماء H2O لدعم التحول الديمقراطي
17. جمعية أزجر للتوعية	18. تيار بالتريس الشبابي
19. الجمعية الوطنية التأسيسية "نعم ليبيا"	20. التجمع الوطني فزان

منصة الشباب	
21. إسراء محمد بن نائل	22. عبد الكريم محمد كشكر
23. حامد بن ناصر	24. عزيزة المنصوري
25. خولة عبد الرازق كركرة	26. ولاء محمد جلال هنكه
27. ساجدة المرادي	

الملحق الثاني

"المؤسسات السياسية الرسمية المساهمة بالمبادرة"

مجلس النواب			
.1	أيمن	سيف النصر	عضو مجلس النواب
.2	خالد	الاسطي	عضو مجلس النواب
.3	سارة	السويح	عضو مجلس النواب
.4	عبد السلام	شوها	عضو مجلس النواب
.5	عبد المنعم	بلكور	عضو مجلس النواب
.6	عبدالوهاب	زوليه	عضو مجلس النواب
.7	فتحي	باشاغا	عضو مجلس النواب

المجلس الأعلى للدولة			
.1	أبو القاسم	قزيط	المجلس الأعلى للدولة
.2	سعيد	كله	المجلس الأعلى للدولة
.3	شعبان	أبوستة	المجلس الأعلى للدولة
.4	عادل	كرموس	المجلس الأعلى للدولة
.5	عبدالعزيز	بوحريبة	المجلس الأعلى للدولة
.6	فوزي	العقاب	المجلس الأعلى للدولة
.7	محمد	أبوغمجة	المجلس الأعلى للدولة
.8	هناء	العرفي	المجلس الأعلى للدولة

المجلس الرئاسي			
.9	محمد	المنفي	رئيس المجلس الرئاسي
.10	عبدالله	اللافي	نائب المجلس الرئاسي
.11	موسي	الكوني	نائب المجلس الرئاسي
.12	ناصر	جبريل	رئيس ديوان المجلس الرئاسي
.13	جاسم	السنوسي	مكتب المتابعة وتقييم الأداء
.14	أنسام	البشتي	قسم المراسم
.15	عبدالباسط	قودان	مكتب الانتخابات
.16	مها	بن خليفة	مكتب الشؤون الإدارية والمالية

المفوضية العليا للانتخابات			
.17	عماد	السائح	رئيس المفوضية العليا للانتخابات

الملحق الرابع

"الشخصيات المستقلة من السياسيين والأكاديميين والخبراء والقادة الاجتماعيين المساهمين بالمبادرة"

ق	الاسم	اللقب	الصفة الرسمية
.1	ابراهيم	المدني	مستشار شؤون المصالحة الوطنية
.2	اسماعيل	الشريف	مستشار سابق للمجلس الرئاسي
.3	بشير	حسين	رئيس المجلس العسكري سبها سابقا
.4	حسين	الاشلم	أكاديمي وناشط سياسي
.5	رانيا	الصيد	السفير الليبي في الصين سابقا – دبلوماسية ليبية
.6	رشاد	المحمودي	خبير اقتصادي ورجل أعمال
.7	سيفاو	تواوه	حقوقي وناشط سياسي
.8	عبدالباري	شنبارو	وكيل وزارة الحكم المحلي سابقا
.9	عبدالرحمن	شلقم	مندوب ليبيا السابق بالأمم المتحدة
.10	فوزي	عبد العالي	وزير الداخلية السابق – سفير ودبلوماسي ليبي
.11	كمال	حذيفة	عضو سابق في المجلس الوطني الانتقالي
.12	محمد	الضراط	رئيس مكتب دعم السياسات بالحكومة الليبية
.13	محمد	العجيلي	عضو لجنة الحوار السياسي
.14	محمد	البرغوثي	عضو لجنة الحوار السياسي
.15	مصباح	عمر	باحث متخصص بمنصة المتوسط - جامعة لويس
.16	مصعب	القائد	باحث متخصص بمنصة المتوسط – جامعة لويس
.17	نوري	العبار	الرئيس السابق للمفوضية العليا للانتخابات
.18	وافية	سيف النصر	عضو في ملتقى الحوار السياسي الليبي

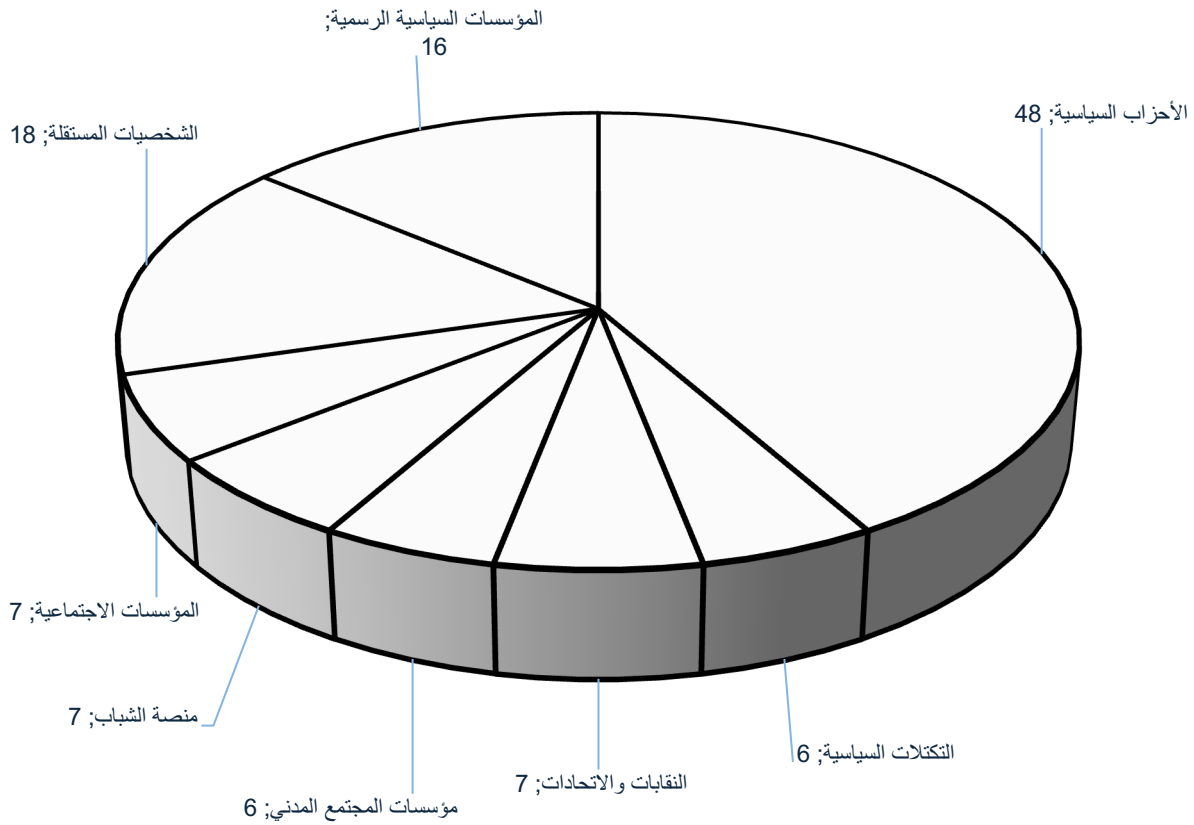
الملحق الخامس

"فريق صناع السلام"

فريق صناع السلام			
.1	احمد	شنبر	فريق صناع السلام
.2	بدر	السويحلي	فريق صناع السلام
.3	محمد	العائب	فريق صناع السلام
.4	مروة	الشيباني	فريق صناع السلام
.5	مصباح	العباني	فريق صناع السلام
.6	مصعب	القائد	فريق صناع السلام
.7	موسي	مادي	فريق صناع السلام

الملحق السادس

"المحصلة الكلية للمؤسسات والمجموعات والشخصيات المساهمة بالمبادرة"



PEACE MAKERS LIBYA

ق	التصنيف	العدد المساهم
.1	الأحزاب السياسية	48
.2	التكتلات السياسية	6
.3	أعضاء المؤسسات السياسية الرسمية	16
.4	النقابات والاتحادات	7
.5	مؤسسات المجتمع المدني	6
.6	المؤسسات الاجتماعية	7
.7	منصة الشباب	7
.8	الشخصيات المستقلة	18

ملاحظة: هذه الإحصائيات حتى تاريخ 10 سبتمبر 2024 وهي قابله للزيادة